استحواذ قطاعي العقار والتشييد والبناء على 30.8 % من التسهيلات الائتمانية

«بيتك»: نمو الائتمان المصرفي بالكويت 6.5 % خلال نوفمبر 2015

قال بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان وتيرة النمو السنوي للنشاط الائتماني الممنوح هدأت نسبيا من قبل القطاع المصرفي الكويتي في نوفمبر عن أعلى معدل نمو سنوي في 2015 جاء في أكتوبر، إذ نما بنسبة قدرها 6.5% خلال نوفمبر بأقل نسبيا من ارتفاعه السنوي الذي بلغ 6.6% في أكتوبر، وبلغ الائتمان الممنوح 32.6 مليار دينار في نوفمبر 2015، وهي تفوق متوسط معدلات النمو السنوية في الأشهر التي تسبقه من 2015 والتي نسبتها 5.8%، كما لا تزال معدلات النمو السنوية في نوفمبر تفوق معدل النمو السنوي الذي سجل 6% في عام 2014 حين بلغ حجمه 30.6 مليار دينار في نوفمبر 2014.

وعلى أساس المقارنة الشهرية ارتفع الائتمان في نوفمبر بأعلى من متوسط النمو الشهري خلال الأشهر السابقة له من 2015 والذي نسبته 0.5% مسجلا نموا نسبته 0.6% وبمقدار 189 مليون دينار عن حجمه الممنوح في أكتوبر الذي تراجع بنسبة طفيفة بمقدار 22 مليون دينار إلى 32.4 مليار دينار.

وقد زادت حصة النشاط الائتماني من ودائع القطاع المصرفي مع تراجعها الشهري فقد استحوذ على 86% بأعلى حصة سجلت منذ عام، ومقارنة بحصة كانت شكلت 85% في أكتوبر، ويأتي ذلك مع انخفاض ودائع القطاع الخاص والحكومي في البنوك المحلية الكويتية إلى حوالي 37.85 مليار دينار في نوفمبر بنسبة 0.7% عن أكتوبر، ونمو سنوي في نوفمبر انخفض إلى 0.6%.

تطور وتوزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاعات الاقتصادية

يظهر الشكل التالي توزيع حصص الائتمان بحسب كل قطاع، وقد تحسنت نسبيا حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في نوفمبر عن أكتوبر بينما تستقر حصة قطاعي العقار والتشييد والإنشاءات للشهر الثالث على التوالي، إذ يشكلون مجتمعين

■ انخفاض التسهيلات الموجهة للمؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 0.5 % عن أكتوبر إلى 1.3 مليار دينار

72.3% من حجم الائتمان الممنوح من البنوك المحلية.

ويتحليل التسهيلات الائتمانية خلال شهر نوفمبر 2015 طبقا لحجمها الموجه إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية، مازالت التسهيلات الائتمانية الشخصية تستحوذ على أكبر حصة تحسنت بشكل طفيف إلى 41.6% في نوفمبر مقابل 41.4% من حجم التمويل الممنوح في أكتوبر، مع ارتفاع قيمتها خلال نوفمبر إلى أكثر من 13.5 مليار دينار بنسبة قدرها 1.1% وبزيادة عن 142 مليون دينار عن حجمها الذي كان قد انخفض إلى 13.4 مليار دينار بنسبة 0.6% في أكتوبر.

كما تواصل تحسن نموها السنوي مسجلة أعلى نسبة في عام قدرها 10.9% في نوفمبر بعد نموها بنسبة 10.7% في أكتوبر، ومقارنة بنمو سنوي كانت نسبته 9.2% في عام 2014.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص والأفراد الطبيعيين بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة من أجله إلى أربعة أنواع وهي:

النوع الأول الذي يضم التسهيلات المقسطة تمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتستخدم لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص في شراء أو ترميم السكن الخاص إذ يلاحظ استقرار حصتها نسبيا في نوفمبر من التسهيلات الشخصية، بينما يتمثل النوع الثاني من حيث الحجم في القروض الموجهة لشراء أوراق مالية وقد تحسنت حصتها نسبيا 0.1% من التسهيلات الائتمانية، وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية.

في حين انخفضت حصة القروض الاستهلاكية بنسبة 1% في نوفمبر، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الحجم بين أنواع الائتمان الشخصي، بينما يغطي النوع الأخير القروض الشخصية الأخرى التي زادت حصتها في نوفمبر بنسبة 1.6% عن أكتوبر وهي متنوعة وغير محددة الأغراض.

فقد زادت التسهيلات المقسطة إلى 9.3 مليار دينار (تمثل 86.6% من الائتمان) في نوفمبر بنسبة 1% وبحوالي 92 مليون دينار بعد زيادة أكبر نسبيا قدرها 1.2% مسجلة 9.2 مليار دينار (كانت تشكل 68.5 %

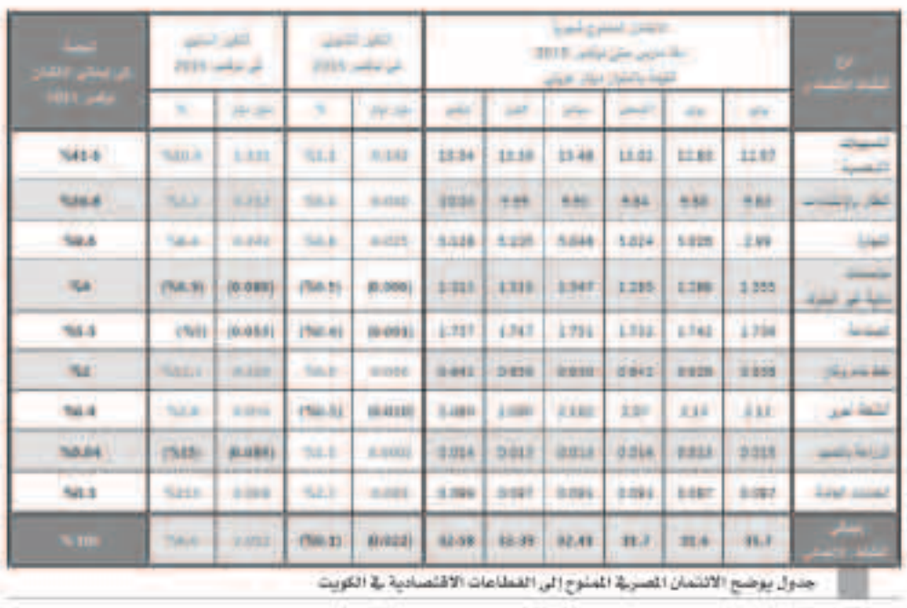

جدول يوضح الائتمان المصرفي الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية في الكويت

من التسهيلات الشخصية) في أكتوبر، كما يستمر نموها السنوي في نوفمبر مسجلة 15.9% لكن بنسبة نمو أقل من نموها الذي نسبته 16.2% في أكتوبر بينما تفوق معدل نموها السنوي في العام 2014 التي نسبتها 15.6%.

بينما زادت التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى 2.76 مليار دينار مسجلة زيادة شهرية نسبتها 1.5% وبما يزيد على 40 مليون دينار خلال نوفمبر بعد تراجع شهري ملحوظ نسبته 6.5% كانت شهدته خلال أكتوبر الذي سجل 2.7 مليار دينار (تمثل 21.9% من التسهيلات الشخصية) في أكتوبر، كما تزيد بنسبة 3% في نوفمبر مقارنة بحجمها في 2014 وهي نسبة أكبر من نموها السنوي الذي نسبته 2.3% في أكتوبر، بينما كانت تسجل تراجعا سنويا في نوفمبر من 2014 نسبته 2.7%.

أما القروض الشخصية الاستهلاكية التي يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم فقد ارتفعت بنسبة طفيفة 0.2% وبحوالي 1.8 مليون دينار إذ وصل حجمها إلى 1.189 مليار دينار في نوفمبر بعد زيادة طفيفة بمقدار 3.4 مليون دينار إلى 1.187 مليار دينار (8.9% من التسهيلات الشخصية) في أكتوبر.

كما يبلغ معدل نموها السنوي في نوفمبر مسجلا 0.2% وبمقدار 2.5 مليون دينار بعد تراجع سنوي في أكتوبر بنفس النسبة، في حين كانت تزيد بمعدلات سنوية ملحوظة في العام 2014 وصلت 3.3%.

في حين زادت القروض الشخصية الأخرى إلى أكثر من 308 مليون دينار بنسبة زيادة قدرها 2.7% وبأكثر من 8 ملايين دينار خلال نوفمبر بعد تراجعها الشهري بنسبة 1.7% في أكتوبر إلى 300 مليون دينار (تمثل 2.2% من التسهيلات الشخصية)، في حين هدأ معدل انخفاضها السنوي خلال نوفمبر إلى 7.6% مقابل انخفاض سنوي أكبر قدره 11.7% في أكتوبر ومازالت هذه النسبة تزيد عن معدل تراجعها في عام 2014 التي نسبتها 4.2%.

في حين تضاعف نمو الائتمان الممنوح إلى قطاع العقار لكن مازال في حدود نصف في المائة وبحوالي

■ استقرار حصة النشاط الائتماني لقطاع التجارة عند 9.6% من التسهيلات بقيمة 3.1 مليارات دينار

48 مليون دينار ووصل حجمه 8.06 مليار دينار في نوفمبر مقابل قيمة تخطت 8 مليارات دينار (كانت تشكل 24.7% من الائتمان) في أكتوبر الذي نما بنسبة 0.3% على أساس شهري.

فيما يستقر النمو السنوي للائتمان الممنوح إلى هذا القطاع مسجلا 2.6% خلال شهري نوفمبر وأكتوبر من 2015، وهو معدل يقل عن نموه السنوي في عام 2014 الذي كان قد سجل 3.8%.

بينما تراجع النمو الشهري للائتمان الممنوح إلى قطاع التجارة في نوفمبر مقارنة بنموه الشهري في أكتوبر، فقد زاد الائتمان بنسبة 0.8% خلال نوفمبر إذ وصل 3.13 مليار دينار بما يفوق 25 مليون دينار مقارنة مع حجمه الذي ارتفع بنسبة 1.8% وكان وصل إلى 3.10 مليار دينار (كان يشكل 9.6% من حجم الائتمان) في أكتوبر 2015، فيما ارتفع نموه السنوي مسجلا 8.4% في نوفمبر مقارنة مع نمو سنوي أقل بلغ 6.3% في أكتوبر من 2015، وهي تقارب في نوفمبر 2015 ضعف نسبة نموها السنوي التي سجلت 4.3% في نوفمبر 2014.

بينما يستقر معدل التراجع الشهري للائتمان الممنوح للنشاطات الأخرى نسبيا في نوفمبر وأكتوبر، مسجلا نسبة انخفاض قدره 0.5% وبمقدار 10 ملايين دينار إذ بلغ حجمه خلال نوفمبر 2.08 مليار دينار، في مقابل انخفاض شهري نسبته 0.6% وصل حجمه إلى 2.09 مليار دينار (كانت تشكل 6.5% من الائتمان) في أكتوبر، في حين هدأ النمو السنوي له نسبيا في نوفمبر إلى 2.8% في مقابل نمو سنوي أكبر كان قد بلغ 3.6% خلال أكتوبر، بينما يظل أدنى بكثير من نموه السنوي الذي فاقت نسبته 13% في نوفمبر 2014.

في حين انخفض الائتمان الممنوح إلى قطاع الإنشاءات للمرة الأولى على أساس شهري جاء ذلك في نوفمبر بنسبة 0.5% وبحوالي 9 ملايين دينار حين وصل حجمه 1.96 مليار خلال نوفمبر، بينما كان قد ارتفع بنسبة 0.8% إلى 1.97 مليار دينار (كانت تمثل 6.1% من حجم الائتمان) في أكتوبر، في حين هدأت وتيرة نموه السنوي إلى 0.3% في نوفمبر مقابل نمو أكبر نسبيا كان قد سجل 0.6% في أكتوبر، إلا أنه أدنى من نموه السنوي الذي نسبته 2% في نوفمبر 2014.

بينما تحسنت وتيرة التراجع الشهري للائتمان الممنوح إلى قطاع المؤسسات المالية غير البنوك إلى 0.5% بمقدار 6 ملايين دينار مسجلا 1.313 مليار دينار، بينما كانت انخفضت على أساس شهري بنسبة أكبر وصلت 2% في أكتوبر مسجلة خلاله 1.319 مليار دينار، كما لا تزال تسجل معدلات تراجع سنوية خلال عام 2015 زادت نسبتها إلى 6.3% في نوفمبر مقابل تراجع أقل نسبته 5.3% في أكتوبر، كما تقل عن نسب تراجعها في نوفمبر عام 2014 وبلغت 9.6%.

في حين تضاعفت نسبة التراجع الشهري لحجم الائتمان الممنوح إلى قطاع الصناعة في نوفمبر بعد تراجع في أكتوبر، إذ وصلت نسبته إلى 0.6% وبمقدار 10.2 مليون دينار مسجلا 1.737 مليار دينار (تمثل 5.3% من الائتمان الممنوح) خلال نوفمبر، وذلك بعد تراجعها على أساس شهري بنسبة 0.2% إذ كانت سجلت 1.747 مليار دينار (كانت تمثل 5.4% من الائتمان) في أكتوبر.

بينما تحسن تراجعه السنوي إلى 3% في نوفمبر 2015 مقابل انخفاض سنوي أكبر وصل 3.5% في أكتوبر، وهي معدلات فوق نسب تراجعه السنوي التي بلغت 2.3% في نوفمبر من العام 2014.

فيما يستقر النمو الشهري لحجم الائتمان الممنوح إلى قطاع النفط الخام والغاز في نوفمبر مسجلاً 0.9% وبمقدار 5.5 ملايين دينار إذ وصل الائتمان الممنوح لهذا القطاع حوالي 642 مليون دينار (تمثل 2% من حجم الائتمان الممنوح) خلال نوفمبر، بعد ارتفاع شهري كانت نسبته 1% في أكتوبر الذي فاق فيه الائتمان إلى هذا القطاع 636 مليون دينار (كانت تشكل 2% من الائتمان)، فيما هدأت وتيرة نموه السنوية بشكل ملحوظ إلى نسبة زيادة فاقت 52% في نوفمبر وهي أقل من ارتفاعها السنوي الذي كانت نسبته 97.4% خلال أكتوبر، كما تقل عن معدلات نموها السنوية ونسبتها 96.5% في نوفمبر 2014. في حين هدأ النمو الشهري للائتمان الممنوح إلى قطاع الخدمات العامة مسجلا 2.7% خلال نوفمبر مرتفعا إلى 99.6 مليون دينار على أساس شهري بمقدار 2.6 مليون دينار، بعد نمو شهري بنسبة 3.4% خلال أكتوبر الذي بلغ خلاله 97 مليون دينار، كما تصل زيادته السنوية في نوفمبر 2015 إلى ما يقترب من 68 مليون دينار وكانت قد بلغت حوالي 70 مليون دينار زيادة سنوية في أكتوبر.

كما ينمو الائتمان الممنوح إلى قطاع الزراعة والصيد بنسبة شهرية قدرها 1.5% وبمقدار بلغ 20 ألف دينار مسجلا قيمة قدرها 13.6 مليون دينار في نوفمبر، بعدما كان قد سجل نموا شهريا أكبر وصلت نسبته 4.7% حين بلغ حجم الائتمان إلى هذا القطاع 13.4 مليون دينار في أكتوبر، أما على أساس التغير السنوي فقد زادت وتيرة انخفاضه السنوي إلى 15% في نوفمبر مقابل تراجع سنوي نسبته 10.7% في الشهر السابق، بينما كانت تنمو بمعدلات ايجابية نسبتها 10% في نوفمبر من العام 2014.

«تبارك القابضة» تطرح مشروع «كابيتال إيست» خلال مشاركتها في «العقارات الكويتية والدولية»

علي الشرباني

أعلنت شركة تبارك القابضة عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق من تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 7 إلى 10 مارس المقبل في الريجنسي.

وتسعى شركة تبارك القابضة في خطوة فعالة للدمج بين السكن المتكامل والسعر المعتدل بإطلاق مجمع كابيتال إيست السكني الذي تم فتح باب الحجز فيه للجزء الأول من المرحلة الأولى بحوالي 350 وحدة سكنية وحدة سكنية نموذجية و متنوعة و عالية التشطيب لتلبي إحتياجات العملاء كما تجمع بين التصميمات العصرية و المعمارية و فكر الإنتفاع بكل مساحة الشقة.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة تبارك القابضة علي الشرباني عن مشروع «كابيتال إيست» إن الشركة انتهت من التصميمات وتم البدء في الأعمال الإنشائية للمشروع، و قد أشرف على التصميمات مجموعة من الإستشاريين و فريق من المحترفين للجمع بين التصميمات العصرية والإستفادة من مساحات الشقة لتناسب كل الأذواق، مما يجعلنا نصل في التنفيذ إلى سكن متكامل بإمكانيات مميزة تناسب كل الأذواق، كما أضافت الشركة إمكانية توفير أفكار جديدة للمفروشات بالتعاون مع شركات عالمية لإستغلال المساحات بأقصى شكل ممكن.

و أضاف، إجمالي الوحدات السكنية 1800 وحدة كما يتوافر في المشروع مساحات خضراء و بحيرات و خدمات متكاملة ومن المقرر تسليم المشروع كاملا في خلال 3 سنوات بإستثمارات 600 مليون جنيه مصري».

ونوه الشرباني على أهمية تسليم الوحدات كاملة التشطيب علما بأن شركة تبارك القابضة إتبعت هذه الإستراتيجية منذ 3 سنوات حتى الآن حيث أن التجربة أثبتت أن تسليم الوحدات كاملة التشطيب أكثر أماناً إقتصادية أكثر للعميل حيث يتعامل العميل مع مصدر واحد تستطيع من خلاله قياس معيار الجودة والدقة التي نوفرها كما يجعل مواعيد التسليم موحدة للجميع، كما تبدأ خدمات الكومبوند في وقت واحد وتتوفر دائما لكي لا يعطلها أي إجراء.

أشار الشرباني إلى موقع مشروع كابيتال إيست في مدينة نصر الذي يتمركز حول شبكة طرق رئيسية تربطه بمواقع حيوية وهامة تكسبه التميز مما يؤكد تنفيذ رؤية تبارك في هذا المشروع للدمج بين السكن المتكامل والسعر المعتدل فسعر الوحدات بالخدمات المتوفرة بها ينافس الأسعار الأخرى في مدينة نصر مما يلبي حاجة الشباب ويجمع بين التصميمات العصرية والمعمارية والخدمات المتكاملة والسعر المناسب.

ولفت إلى أن الشركة تسعى إلى التعاون مع أحد البنوك لتوفير نظام التمويل العقاري طويل الأجل في بيع وحدات المشروع بناء على طلب كثيراً من العملاء.

بنك أبوظبي الوطني يفوز بجائزة أفضل صفقة لمؤسسة مالية

ستيفن جوردن

فاز بنك أبوظبي الوطني بجائزة أفضل صفقة لمؤسسة مالية في منطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا من مجلة «جلوبال كابيتال»، وذلك لطرحه سندات دون أجل بقيمة 750 مليون دولار وبمعدل الكوبون السنوي 5.25% في يونيو العام الماضي. وقد سجلت هذه الصفقة أدنى معدل الكوبون لسندات دون أجل في المنطقة.

وكانت عملية إطلاق السندات ناجحة بجميع المقاييس نظرا لإطلاقها في وقت تشهد فيه السوق تقلبات متزايدة وتناضل البنوك الأوروبية عموما لتنفيذ مثل هذه المعاملات. وقد لاقت هذه الصفقة إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين الإقليميين والدوليين حيث تم توزيع ثلثي السندات في سوق السندات الدولية.

وقال المسؤولون في مجلة جلوبال كابيتال: «يتمتع بنك أبوظبي الوطني بسجل قوي في تسعير الصفقات التي تحقق أداءا جيدا في الأسواق الثانوية وهو مايعد تحديا للسندات دون أجل في منطقة الشرق الأوسط. وهذه الصفقة ليست استثناءا حيث جاء سعر تداولها في السوق الثانوي بمستوى البنوك المتنافسة.»

وقد اختارت جلوبال كابيتال السندات التي أصدرت في الأسواق الناشئة والقطاع العام والمؤسسات والشركات المالية وأسواق السندات بناءً على معايير عدة منها نجاح أداء السندات في ظل الظروف الصعبة والاستفادة من حاجة السوق وتأثيرها على مدى الطويل.

وعبر ستيفن جوردن، رئيس الخزينة لمجموعة بنك أبوظبي الوطني، عن امتنانه لجلوبال كابيتال لاختياره بنك أبوظبي الوطني تقديرا لنجاحه في اصدار السندات خلال ظروف السوق الصعبة. وقد لاقت هذه السندات اقبالا كبيرا من قبل المستثمرين العالميين ومن الطبيعي أن يسجل رقما قياسيا لأدنى معدل الكوبون في منطقة شرق ووسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وفقا للتقارير المالية، كان عام 2015 مخيبا للآمال بالنسبة للسندات في شرق ووسط أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا بسبب التوترات السياسية وهبوط أسعار النفط وتحذيرات ارتفاع معدل أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وقال فريق التحرير في المجلة: «كانت هناك فرص استثمارية في المنطقة ولاستغلالها كانت على المؤسسات المالية أن تكون أكثر حسما وذكاء للحصول على صفقات ناجحة، وهو ما نجح به فريق عمل بنك أبوظبي الوطني.»

إكسون موبيل: النفط سيظل المسيطر في مصادر الطاقة حتى 2040

ترى إكسون موبيل أن النفط سيظل هو المسيطر على الحصة الأكبر بين مصادر الطاقة في العالم حتى العام 2040، كما هو الحال اليوم. وتقول أكبر شركة متكاملة للنفط والغاز مدرجة بالبورصة في العالم في تقرير نشرته على موقعها «إن النفط سيظل هو الملك، حيث يستحوذ على حصة رئيسية من إمدادات الطاقة بالعالم، يأتي بعده الفحم الحجري، ثم الغاز الطبيعي كثالث أكبر مصدر للطاقة».

وتتوقع إكسون موبيل أن تتضاعف مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح ثلاث مرات عما هي عليه اليوم، ولكن ورغم ذلك تبقى حصتها صغيرة عند 4% فقط من مصادر الطاقة في العالم.

وترى إكسون موبيل أنه وخلال العام 2040 ستزداد حاجة دول مثل الصين والهند، ودول أخرى خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD للطاقة لدعم التنمية الاقتصادية، بينما في أمريكا ودول أوروبا ودول من منظمة OECD ستنخفض الطلب على الطاقة حتى مع استمرار الناتج الاقتصادي في النمو.

وتتوقع أنه وبحلول العام 2040 سيصل عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة، مقارنة بـ 7.2 مليار اليوم، كما تتوقع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي لأكثر من الضعف عن ما هو عليه الآن؛ وهو ما سيخلق نموا في الطلب على الطاقة. وترى أن الطلب العالمي على الطاقة سيزداد بنسبة 25% في الفترة بين 2014، و2040، وهي زيادة كبيرة من وجهة نظرهم.

«الاتحاد للقطارات» تعلق مناقصات المرحلة التشغيلية الثانية من شبكة السكك الحديدية

أعلنت شركة «الاتحاد للقطارات»، المطور والمشغل الرئيسي لشبكة السكك الحديدية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم عن تعليق مناقصات المرحلة التشغيلية الثانية للمشروع، في وقت تستعرض خلاله أفضل الخيارات المتاحة لإنجاز هذه المرحلة من المشروع في المستقبل. وأشارت «الاتحاد للقطارات» إلى أنها قامت بإبلاغ جميع الجهات التي شاركت في المناقصة خطياً بالإجراء المتخذ، مؤكدة أن هذا القرار لن يؤثر على عمليات التشغيل الجارية للمرحلة الأولى من المشروع.

وتضمنت خطط العمل الخاصة بالمرحلة الثانية استكمال شبكة السكك الحديدية في إمارة أبوظبي، التي ستربط دولة الإمارات بالمملكة العربية السعودية عبر منفذ الغويفات الحدودي في المنطقة الغربية، وبسلطنة عُمان عبر مدينة العين شرقاً، وربط الشبكة بالمناطق الحيوية في مدينة مصفح وميناء خليفة في أبوظبي، وجبل علي في دبي.

وأضافت شركة "الاتحاد للقطارات» بأنها قد بدأت عملياتها التجارية في المرحلة الأولى من شبكة السكك الحديدية التي تربط منطقة شاه وحبشان بميناء الرويس، وذلك بعد حصولها في ديسمبر 2015 على كافة التراخيص الرسمية من الهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية.